جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون العام

إشكالية توزيع الإيرادات الكمركية في الدولة الاتحادية – العراق انموذجا-

رسالة تقدم بها الطالب

علي جابر حسين الميالي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات

نيل شهادة الماجستير في القانون العام

إشراف

أ.د حيدر محمد حسن الاسدي

أستاذ القانون الدستوري

١٤٤٧ هـ ٢٠٢٥م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِۚ يَعِظُكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ﴾

صدق الله العلي العظيم

(سورة النحل : الآية ٩٠)

الإهداء . . .

إلى أرض الانبياء والاوصياء ارض العز والشموخ . . . . . وطني العراق

إلى الرجل الذي زرع فينا رغبة البحث وارتقاء سفوح المعرفة والعلم . . . . والدي

إلى من بذلت من اجلنا حياتها وسهرت ليلها التي لها الفضل الاعظم بأي نجاح حققته او سأحققه . . . .

والدتي

إلى كل من علمني حرفاً . . . . . أساتذتي

اليكم جميعاً اهدي ثمرة جهدي

الباحث

شكر وعرفان

" الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَا يَبْلُغُ مِدْحَتَهُ الْقَائِلُونَ وَلَا يُحْصِي نَعْمَاءَهُ الْعَادُّونَ وَلَا يُؤَدِّي حَقَّهُ الْمُجْتَهِدُونَ الَّذِي لَا يُدْرِكُهُ بُعْدُ الْهِمَمِ وَلَا يَنَالُهُ غَوْصُ الْفِطَنِ الَّذِي لَيْسَ لِصِفَتِهِ حَدٌّ مَحْدُودٌ وَلَا نَعْتٌ مَوْجُودٌ وَلَا وَقْتٌ مَعْدُودٌ وَلَا أَجَلٌ مَمْدُودٌ " .

انطلاقا من قاعدة شكر المخلوق هو من شكر الخالق لا يسعني الا ان اسأل الباري جل ذكره أن يتولى بفضلهِ جزاء المعلم المعطاء أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور حيدر محمد حسن الذي تفضل بقبول الاشراف على هذه الرسالة ، وجاد عليّ بعلمه الغزير وتوجيهاته القيمة ونصائحه السديدة والذي كان له كل الفضل في إتمام هذا العمل، فجزاه الله خير جزاء وأدام عليه الصحة والعافية .

الشكر والتقدير الى عمادة معهد العلمين للدراسات العليا وقسم القانون العام ممثلا برئيس القسم ومقرر القسم والموظفين, كما اتقدم بألشكر إلى اساتذتي الافاضل الذين تشرفت بأن كنت لديهم طالباً في المراحل الدراسية كافة لاسيما السنة التحضيرية في دراسة الماجستير ، والذين نهلت من علمهم الوافر لاسيما الدكتور علي عادل اسماعيل والدكتور علي سعد عمران والدكتور صعب ناجي عبود والدكتور ة نجلاء مهدي محسن والدكتور خالد خضير دحام وجميع استاتذتي الاعزاء في معهد العلمين للدراسات العليا .

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للسيد رئيس لجنة المناقشة والسادة الأعضاء الذين شرفني قبولهم مناقشة هذه الرسالة ولما سوف يجودون به من نصائح وارشادات تغني هذا العمل وترفع من شأنه وإني على يقين بفيض علمهم وآرائهم السديدة التي ستجعل هذه الرسالة بأحسن حال وأتم وجه.

كما اتقدم بالشكر والتقدير إلى موظفي مكتبة معهد العلمين للدراسات العليا الذين بذلوا جهودهم من اجل ان يصل الكتاب إلى طلبة العلم، واخص بالشكر أمين المكتبة الاستاذ أحمد، كما اهدي شكري الخالص واحترامي إلى الموظفين في مكتبة كلية القانون في جامعة المثنى ومكتبة كلية القانون في جامعة القادسية ومكتبة كلية القانون في جامعة الكوفة وأسجل شكري إلى موظفي مكتبة العتبة العلوية المقدسة ومكتبتي العتبة الحسينية والعباسية المقدستين.

المستخلص

يَتسم النظام الاتحادي في أن تقسيم الإختصاصات بين السلطات في الإتحاد يتم بناءً على ماجاء في الوثيقة الدستورية المتفق عليها بين الوحدات المكونة للإتحاد ومنها الاختصاصات المالية , حيث يتم تقسيم هذه الاختصاصات المذكورة بين الحكومة الإتحادية و الحكومات المحلية في الأقاليم والمحافظات وفقاً للدستور الاتحادي , وتندرج مسألة توزيع الإيرادات الكمركية في قسم المسائل الاقتصادية والقانونية المعقدة في ظل هذه الأنظمة , وقد تطرقنا عند تسليط الضوء على موضوع بحثنا (**إشكالية توزيع الإيرادات الكمركية في الدولة الاتحادية – العراق انموذجا–**) إلى بيان مفهوم توزيع الإيرادات الكمركية في ظل هذه الأنظمة , وارتأينا أيضا إيضاح أشكال الإيرادات الكمركية وكذلك الجهة المختصة بتوزيع هذه الإيرادات وإجراءات توزيعها , ومن ثم انتقلنا إلى بيان الأحكام القانونية لتوزيع الإيرادات الكمركية عن طريق توضيح اختصاص السلطات الاتحادية ومدى اختصاص السلطات دون الاتحادية في عملية توزيع الإيرادات الكمركية , وأعقبنا كل ذلك بالبحث في أهم الضمانات القانونية والقضائية , وتمخض عن هذه الدراسة خاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات والمقترحات التي تم التوصل اليها من خلال البحث , وقد اخترنا العراق كنموذج للدراسة لانه منذ تبني العراق للنظام الاتحادي بعد العام ٢٠٠٣ بدأت تظهر تحديات مهمة في التنظيم التشريعي للاختصاصات المالية بين الحكومة المركزية وبين الحكومات المحلية في الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم بما في ذلك إيرادات الكمارك التي تشكل مصدرًا مهماً للإيرادات العامة للإتحاد , وكشفت الدراسة أن العراق يعاني من عدة تحديات في توزيع الإيرادات الكمركية منها عدم وضوح النصوص الدستورية والقانونية فيما يخص آلية توزيع الإيرادات الكمركية , وكذلك هيمنة الإيرادات النفطية على الموازنة العامة مما يقلل من الاهتمام بالإيرادات الكمركية , وبغية ان يظهر البحث بصورة اكثر شمولية واحاطة رأينا أن نأخذ بالاعتبار أهمية مقارنة هذه المسألة بكافة ابعادها مع دول تتبنى النظام الاتحادي بغية الوقوف على مواطن الالتقاء والخلاف مع ما هو معمول به في العراق فيما يخص توزيع الإيرادات الكمركية بين جميع الوحدات المكونة للإتحاد ولذلك وقع الاختيار على اتخاذ دولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية دولاً للمقارنة لعدة اسباب أهمها أنهما يعتبران الإيرادات الكمركية من ضمن الإيرادات الاتحادية اي انها ملك للإتحاد بأكمله ولا يخص منطقة معينة وان توزيع عوائد هذه الإيرادات يتم استناداً للدستور الاتحادي ,وللقوانين المالية الاتحادية ومن أهمها قانون الموازنة العامة ولذلك اتبعنا المنهج المقارن , وقد تم تضمين هذا البحث بجملة من القرارات والأحكام القضائية ذات الصلة بموضوع البحث .

المحتويات

ت	الموضوع	رقم الصفحة
١	**المقدمة**	١-٤
٢	**الفصل الأول :- ماهية توزيع الإيرادات الكمركية في الدولة الاتحادية**	٥- ٤٢
٣	المبحث الأول :- التعريف بتوزيع الإيرادات الكمركية	٦- ٢٥
٤	المطلب الأول :- مفهوم توزيع الإيرادات الكمركية	٦- ١٦
٥	الفرع الأول :- تعريف توزيع الإيرادات الكمركية	٦- ٩
٦	الفرع الثاني :- ذاتية توزيع الإيرادات الكمركية	١٠-١٦
٧	المطلب الثاني :- صور الإيرادات الكمركية واهميتها	١٦- ٢٥
٨	الفرع الأول :- صور الإيرادات الكمركية	١٧-٢٠
٩	الفرع الثاني :- أهمية الإيرادات الكمركية	٢٠- ٢٥
١٠	المبحث الثاني :- الجهة المختصة بتوزيع الإيرادات الكمركية وإجراءاتها	٢٥- ٤٢
١١	المطلب الأول :- الجهة المختصة بتوزيع الإيرادات الكمركية	٢٥- ٣١
١٢	الفرع الأول :- الجهة المختصة بتوزيع الإيرادات الكمركية في العراق	٢٦-٢٩
١٣	الفرع الثاني :- الجهة المختصة بتوزيع الإيرادات الكمركية في الانظمة الدستورية المقارنة	٢٩- ٣١
١٤	المطلب الثاني :- الإجراءات الشكلية اللازمة لتوزيع الإيرادات الكمركية	٣١-٤٢
١٥	الفرع الأول :- إجراءات ووسائل توزيع الإيرادات الكمركية	٣٢-٣٦
١٦	الفرع الثاني :- أساليب توزيع الإيرادات الكمركية	٣٦- ٤٢
١٧	**الفصل الثاني :- ألاحكام القانونية لتوزيع الإيرادات الكمركية في الدولة الاتحادية**	٤٣-٧٩
١٨	المبحث الأول :- اختصاص السلطات الاتحادية بشأن توزيع الإيرادات الكمركية	٤٤- ٦٢
١٩	المطلب الأول :- اختصاص السلطة التشريعية الاتحادية بشأن توزيع الإيرادات الكمركية	٤٤- ٥٣

٢٠	الفرع الأول :- تقديم مقترحات القوانين بشأن توزيع الإيرادات الكمركية	٤٤ -٤٩
٢١	الفرع الثاني :- الرقابة على الجهات المختصة بتوزيع الإيرادات الكمركية	٥٠ -٥٣
٢٢	المطلب الثاني :- اختصاص السلطة التنفيذية الاتحادية بشأن توزيع الإيرادات الكمركية	٥٣ -٦٢
٢٣	الفرع الأول :- تقديم مشروعات القوانين بشأن توزيع الإيرادات الكمركية	٥٤ -٥٨
٢٤	الفرع الثاني :- إصدار الأنظمة والتعليمات والقرارات الخاصة بتنفيذ قوانين توزيع الإيرادات الكمركية	٥٨ -٦٢
٢٥	المبحث الثاني :- اختصاص سلطات الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بأقليم بشأن توزيع الإيرادات الكمركية	٦٢ -٧٩
٢٦	المطلب الأول :- اختصاص الأقاليم بشأن توزيع الإيرادات الكمركية	٦٣ -٧١
٢٧	الفرع الأول :- نطاق اختصاص الأقاليم بشأن توزيع الإيرادات الكمركية في العراق	٦٣ -٦٦
٢٨	الفرع الثاني :- نطاق اختصاص الأقاليم بشأن توزيع الإيرادات الكمركية في الانظمة الدستورية المقارنة	٦٧ -٧١
٢٩	المطلب الثاني :- اختصاص المحافظات غير المنتظمة بأقليم بشأن توزيع الإيرادات الكمركية	٧١ -٧٩
٣٠	الفرع الأول :- نطاق اختصاص المحافظات بشأن توزيع الإيرادات الكمركية في العراق	٧٢ -٧٧
٣١	الفرع الثاني :- نطاق اختصاص المحافظات بشأن توزيع الإيرادات الكمركية في الانظمة الدستورية المقارنة	٧٧ -٧٩
٣٢	**الفصل الثالث :- ألرقابة على توزيع الإيرادات الكمركية في الدولة الاتحادية**	٨٠-١٢٥
٣٣	المبحث الأول :- الرقابة غير القضائية للهيئات المستقلة على توزيع الإيرادات الكمركية	٨٠-١٠٤
٣٤	المطلب الأول :- رقابة الهيأة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية على توزيع الإيرادات الكمركية	٨١-٩٣
٣٥	الفرع الأول :- التحقق من الاستخدام الأمثل للموارد المالية الاتحادية واقتسامها	٨١-٨٨
٣٦	الفرع الثاني :- ضمان الشفافية والعدالة عند تخصيص الأموال وفقا للنسب المقررة	٨٨-٩٣
٣٧	المطلب الثاني :- رقابة ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة على توزيع الإيرادات الكمركية	٩٤-١٠٤
٣٨	الفرع الأول :- رقابة ديوان الرقابة المالية الاتحادي على توزيع الإيرادات الكمركية	٩٤-١٠٠
٣٩	الفرع الثاني :- رقابة هيئة النزاهة الاتحادية على توزيع الإيرادات الكمركية	١٠٠-١٠٤

٤٠	المبحث الثاني :- رقابة القضاء الدستوري على القوانين ذات العلاقة بتوزيع الإيرادات الكمركية	١٠٤-١٢٥
٤١	المطلب الأول :- في حالة الطعن بعدم دستورية قوانين توزيع الإيرادات الكمركية	١٠٥-١١٦
٤٢	الفرع الأول :- الرقابة على دستورية قوانين وانظمة توزيع الإيرادات الكمركية	١٠٥-١١١
٤٣	الفرع الثاني :- الفصل في النزاع الناشئ عن تطبيق القوانين والقرارات والإجراءات الاتحادية المتعلقة بتوزيع الإيرادات الكمركية	١١١-١١٦
٤٤	المطلب الثاني :- في حالة الاختصاصات الاخرى المتعلقة بتوزيع الإيرادات الكمركية	١١٦-١٢٥
٤٥	الفرع الأول :- تفسير نصوص الدستور المتعلقة بتوزيع الإيرادات الكمركية	١١٧-١٢٢
٤٦	الفرع الثاني :- الفصل في النزاعات الناشئة عن توزيع الإيرادات الكمركية	١٢٢-١٢٥
٤٧	الخاتمة	١٢٦-١٣٠
٤٨	المصادر	١٣١-١٤٥
٤٩	Abstract	A-B

المُقدَّمة

تُمثل الإيرادات الكمركية أحد أهم المصادر المالية للدولة, حيثُ تعد أحد الروافد غير النفطية التي يمكن أن تُسهم في تنويع القاعدة الإيرادية للدولة , وهذه الإيرادات تتحقق من خلال قيام السلطات بفرض الضرائب والرسوم على السلع المستوردة عبر المنافذ الحدودية , والعراق يعاني من اعتماد شبه كلي على الإيرادات النفطية التي تشكل نسبة كبيرة جداً من موازنته العامة , فتنمية مصادر إيرادية اخرى غير الإيرادات النفطية مثل إيرادات الكمارك والمنافذ الحدودية يعد أمراً بالغ الأهمية في سبيل تحقيق الاستقرار المالي , ومع ذلك فإن ضعف الكادر الوظيفي العامل على توزيع الإيرادات الكمركية , وكذلك عدم توفر الانظمة التقنية المتقدمة يؤثر في تحسين كفاءة تحصيل هذه الإيرادات او يؤدي إلى تكرار عمليات التحصيل وكذلك التهرب الكمركي , إلا أنّ ذلك ينخفض بنسبة كبيرة إذا كان نظام توزيع الإيرادات الكمركية يتسم بالشفافية والعدالة والمعايير الموضوعية التي تُراعي الفروقات التنموية بين المحافظات أو الأقاليم .

كما أنّ مسألة توزيع الإيرادات الكمركية في العراق الذي تأسس نظامه السياسي على أساس اللامركزية بعد عام ٢٠٠٤ محل خلاف بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم ,وهذا الخلاف يؤدي إلى بزوغ تحدي جوهري في إدارة الموارد المالية وتوزيعها ضمن هذا النظام الاتحادي الوليد ، فإدارة هذه الموارد وتوزيعها تتداخل فيها عوامل مختلفة قانونية اوسياسية اواقتصادية , فمبدأ التوزيع العادل للموارد المالية الاتحادية اكد عليه دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ في المادة (١٠٦)،إلا انه ترك تفاصيل التوزيع إلى القوانين والأنظمة النافذة .

في الجهة المقابلة يؤدي التوزيع غير العادل للإيرادات الكمركية إلى تفاوتات اقتصادية بين الأقاليم أو المحافظات، مما يزيد من حدة المشكلات الاجتماعية والسياسية بين هذه الأقاليم او المحافظات وبين الحكومة المركزية , ولذلك ادرك المشرع العراقي هذه المسألة الحساسة ,اذ أكد في اكثر من موضع من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ على ضرورة تطبيق مبدأ العدالة والشفافية بين المواطنين , حيث ابتدأ في الديباجة بقوله (وتحقيق العدل والمساواة ....) وجاء مرة اخرى في المادة (١٠٦) لكي يرسي دعائم هذا المبدأ .

أولاً: أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية موضوع البحث في انه يسلط الضوء على إحدى أهم القضايا في الأنظمة المالية للدول الاتحادية، والتي لها تأثير مباشر على الموازنة العامة للدولة وكذلك على العلاقة بين الأقاليم والمحافظات وبين المركز , الا وهي مسألة إدارة وتوزيع احد اهم الإيرادات المشتركة وهي الإيرادات الكمركية , واخترنا العراق والامارات العربية المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية لانها تعد نموذجاً فريداً لدراسة إشكالية توزيع الإيرادات الكمركية بعدها انظمة تتبنى مركزية توزيع الإيرادات الاتحادية الذي بدوره قد يؤثر على مستوى التنسيق بين الحكومة الاتحادية وبين الحكومات المحلية سواء على مستوى تحصيل الإيرادات الكمركية ام توزيعها , وكذلك يكشف البحث عن الثغرات القانونية في دستور جمهورية العراق والقوانين المالية ذات الصلة، والتي تتعلق باختصاصات الكمارك وتوزيع عوائدها .

ثانياً : إشكالية الدراسة :

تتمثل إشكالية الدراسة في الفراغ التشريعي الموجود في النصوص القانونية المحددة لأسس توزيع الإيرادات الكمركية بين الحكومة الاتحادية وبين الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم, ويمكن أن نلخص ذلك في النقاط الاتية :-

١. الخلل في تطبيق المبدأ الدستوري للشراكة في ادارة الكمارك وتحصيل إيراداتها وبين الواقع العملي .
٢. النقص التشريعي المنظم لألية توزيع الإيرادات الكمركية والرقابة عليها , مما أدىّ إلى الاعتماد على النصوص التشريعية المقتضبة المتعلقة بتوزيع الثروات عموما .
٣. عدم اعتماد معايير المساهمة الاقتصادية والاحتياجات التنموية المحلية كأساس في توزيع الإيرادات الكمركية .
٤. ندرة التوزيع العادل للإيرادات الكمركية يؤدي إلى خلق مشكلة حرمان الاتحاد من موارد مالية مهمة تساهم بالنهوض في الواقع التنموي لهذه المناطق، كما يُفقد الحكومة المركزية مصدراً مهماً للإيرادات.

ثالثاً : منهج الدراسة :

اعتمدنا المنهج المقارن اسلوباً للدراسة , وقد تم اعتماد دستور الامارات العربية المتحدة لسنة ١٩٧١, والقانون الاساسي لجمهورية المانيا الاتحادية لسنة ١٩٤٩ ,كدساتير مقارنة , وقد

جاء هذا الاختيار لاسباب متعددة ,منها ان شكل الدولة فيهما يتوافق مع شكل الدولة في جمهورية العراق فهي دول اتحادية ، وكذلك تمتلك هذ الدول إيرادات كمركية ومنافذ حدودية وثروات طبيعية مهمة، واخيرا لان هاتين الدولتين كما في العراق يعدان أنّ الإيرادات الكمركية هي إيرادات إتحادية توزع وفقا للقوانين والنسب المقررة .

رابعاً: الدراسات السابقة :

من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ما يأتي :

١. بان صلاح عبد القادر الصالحي , الضرائب الكمركية في العراق والاثار المترتبة عليها , اطروحة دكتوراه , كلية القانون , جامعة بغداد , ٢٠٠٧. وهذه الدراسة ذات اهمية بالغة حيث تناولت التنظيم القانوني للضرائب الكمركية في العراق بشكل مفصل ونطاق عمل دائرة الكمارك وكذلك الاستثناء من الضرائب الكمركية , في حين تهدف دراستنا الى تسليط الضوء على آلية توزيع هذه الإيرادات ,وكذلك الاجراءات القانونية الخاصة بتوزيع الإيرادات الكمركية , اضافة الى بيان الضمانات القانونية والقضائية في توزيع الإيرادات الكمركية بشكل عادل وشفاف .

٢. سناء محمد سدخان البيضاني , توزيع الاختصاصات المالية بين السلطة الاتحادية والأقاليم والمحافظات (العراق انموذجا) , اطروحة دكتوراه , كلية القانون , جامعة تكريت , ٢٠١٢ . وتتجسد الغاية من هذه الدراسة في إبراز كيفية توزيع الاختصاصات المالية بين السلطات الاتحادية ، وسلطات الدويلات ,والمعايير الدستورية والقانونية الهادفة لعدالة هذا التوزيع, في حيث تهدف دراستنا الى تسليط الضوء على توزيع احد اهم الإيرادات المالية الاتحادية وهي الإيرادات الكمركية و السعي الى معالجة الإشكالات القانونية الناجمة عن عملية التوزيع .

٣. عصام حاتم حسين , الرقابة على الإيرادات العامة توزيعا وانفاقا في التشريع المالي العراقي , اطروحة دكتوراه , كلية القانون , جامعة بغداد , ٢٠١٦. وتهدف هذه الدراسة الى محاولة ايجاد السبل الدستورية في الرقابة على توزيع الإيرادات العامة وفقاً للمعايير التي حددها الدستور, وبما يضمن التوزيع العادل للإيرادات العامة , في حين نسعى في دراستنا الى ضمان توزيع أحد أهم الإيرادات العامة وهي الإيرادات الكمركية بشكل عادل ووفقاً للمعايير التي حددها الدستور .

خامساً : هيكلية الدراسة :

للاحاطة بجوانب البحث, ولتغطيته من جميع النواحي, قد اعتمدنا الهيكلية العلمية القائمة على أساس تقسيمه إلى ثلاثة فصول :- تطرقنا في الفصل الأول لماهية توزيع الإيرادات الكمركية في الدولة الاتحادية وقسّمناه إلى مبحثين :- ندرس في المبحث الأول التعريف بتوزيع الإيرادات الكمركية اما المبحث الثاني فندرس :- الجهة المختصة بتوزيع الإيرادات الكمركية وإجراءاتها

وأما الفصل الثاني خصصناه لدراسة :- ألاحكام القانونية لتوزيع الإيرادات الكمركية في الدولة الاتحادية، وقسمناه إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول :- اختصاص السلطات الاتحادية بشأن توزيع الإيرادات الكمركية ,اما المبحث الثاني فتناولنا فيه :- اختصاص سلطات الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة بأقليم بشأن توزيع الإيرادات الكمركية

وأما الفصل الثالث فقد بحثنا فيه :- الرقابة على توزيع الإيرادات الكمركية في الدولة الاتحادية , وقسمناه إلى مبحثين : المبحث الأول تناولنا فيه:- الرقابة غير القضائية للهيئات المستقلة على توزيع الإيرادات الكمركية

وأما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه :- رقابة القضاء الدستوري على القوانين ذات العلاقة بتوزيع الإيرادات الكمركية ,وسنعقب كل ذلك بخاتمة ندرج فيها اهم الاستنتاجات التي توصلنا لها والمقترحات المناسبة .